الفهـــرس العـــام

لـ «الإيمـــان»

الإيمان لغة

* الإيمان هو الإقرار. والإقرار ضمن قول القلب الذى هو التصديق بغيب، وعمل القلب الذى هو الانقياد مأخوذ من الأمن ... إلخ ٧٨، ٨٠-٩٤، ١٧١، ١٧٢، ١٨٢-١٨٥، ٣٢٤-٣٢٦، ٣٨٨، ٣٩٢ جـ ٧.

الإيمان والإسلام فى الشرع، وإذا أفرد أحدهما أو قرن بغيره

* الإيمان والإسلام والإحسان يجتمع فيها الدين كله ٧، ١٠، ٢٩٨، ٢٩٩ جـ ٧.
* تفريق النبى بين مسمى الإسلام ومسمى الإيمان ومسمى الإحسان وتفسيره لها ٧، ١٢، ١٦٦، ١٦٩، ٢١٠-٢١٥، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣٤، ٣٧٨-٣٨٨ جـ ٧.
* شرح حديث جبريل ١٣٣ جـ٧.
* ما بين هذه الثلاثة من العموم والخصوص إذا اجتمعت ١٠١، ٢١٩، ٢٢٤-٢٣٢ جـ٧.
* اسم الإيمان يذكر تارة غير مقرون بالإسلام ولا بغيره، وتارة يذكر مقرونا فتختلف دلالته بالإفراد والاقتران، أمثلة ١٢، ١٤، ٣٨-٥٩، ١٠٤-١٠٦، ٣٣٧ جـ ٧.
* إذا ذكر الإيمان مفردًا دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة - فيتناول فعل الواجبات وترك المحرمات وجميع ما يحبه الله، وكل ما يسمى مقالاً وحالاً وإذا ذكر مع الإسلام أو العمل فالإسلام هو الأعمال الظاهرة والإيمان هو ما فى القلب - من الأقوال والأعمال كالتصديق والمحبة والتعظيم ونحوها، ويكون المعطوف عليه لازمًا وموجبًا له على مذهب أهل السنة، وهل يكون من باب عطف الخاص على العام؟ ١٤، ١٠٢، ١٠٦-١١١، ١٢٧، ١٢٩، ٣٣٧-٣٣٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٩٠، ٣٩٤ جـ ٧، ٢٤، ٢٥ جـ ١٣، ٩٩، ١٠٠، ١٥٥، ١٥٦ جـ ١٨.
* إن قيل: إذا كان المؤمن حقًا هو الفاعل للواجبات التارك للمحرمات فقد قال: ﴿أولئك هم المؤمنون حقًا﴾ ولم يذكر إلا خمسة أشياء. قيل عن هذا جوابان ١٦-١٩، ٢١، ٢٢ جـ٧.
* مما يسأل عنه أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من هذه الخمس فلماذا قال: الإسلام هو الخمس، الجمع بين الأحاديث فى ذلك ١٩٧، ١٩٨ جـ٧.
* أصل الإيمان فى القلب ٥٤٢، ٥٤٣، ٣٣٧، ٣٩٢ جـ٧.
* إذا صلح القلب بالإيمان انبعثت الجوارح بالأعمال الصالحة «ألا وإن فى الجسد مضغة...» أعمال القلب هى الأصل وهى أوجب وأفضل من أعمال الجوارح ١١٩-١٢١ جـ ٧، ١٠، ١١ جـ ١٠، ٧٠-٧٥ جـ ١٤.
* الإيمان الذى يهبه الله لعبده يسمى نورًا لكن لا يمكن أن يفرق به بين كل حق وكل باطل ٣٢، ٣٩٥ جـ٧.
* قول اللسان من الإيمان الذى لا نجاة للعبد إلا به ١٣٩، ١٤٠ جـ٧.
* لابد فى الإيمان من قول وعمل ٣٧٨ جـ٧.

أدلة استلزام الإيمان المطلق للأعمال

* نفيه عمن انتفت عنه لوازمه١٥٣، ١٥٤ جـ١٨.

* من نفى الله ورسوله عنه الإيمان أو دخول الجنة... فلابد أن يكون قد ترك واجبًا وفعل محرمًا صاحب كبيرة ١٣، ١٤، ١٩١، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣ جـ ٧، ٣٥٥، ٣٥٦ جـ ١١، ٤٧٧-٤٧٩ جـ ١٢، ١٥١-١٥٤ جـ ١٨.

* قد يجتمع فى الشخص الواحد إيمان ونفاق وإيمان وكفر لا ينقل عن الملة ١٩٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٥٩-٢٦١، ٣٨٧ جـ٧.

* ما فى الكتاب والسنة من نفى الإيمان عن أصحاب الذنوب إنما هو فى خطاب الوعيد والذم لا فى خطاب الأمر والنهى ولا فى أحكام الدنيا ١٤٦، ١٤٧، ٢٦٢-٢٦٦ جـ٧.

* غلط من قال: إن المنفى فى مثل هذه النصوص هو الإيمان كله أو الكمال المستحب وأصاب من قال: الكمال الواجب، أمثلة وإيضاح ١٤-١٧، ٢١، ١٢٦، ٢١١-٢١٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٩٤ جـ ٧، ١٥٨-١٦٠ جـ ١٩.

* هل ترك كل خصلة من خصال الإيمان يعد من الذنوب؟ تفاضل الناس فيما يجب أو يستحب لهم ٢١١، ٢١٢، ٢١٩، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٥ جـ٧.

* أنكر أحمد على من فسر «ليس سنا...» بليس مثلنا أو ليس من خيارنا وقال: هذا تفسير المرجئة ٣٢٢ جـ٧.

* الأبرار على درجات فى الإيمان ٢١١، ٢١٩ جـ٧.

* لو كان لا يدخل الجنة إلا من يعرف الله كما يعرفه الرسول ٢٥٤ جـ٧.

* لفظ الإيمان إذا أطلق كلفظ البر والتقوى والدين فيما يتناوله ١٠٣، ١٠٤، ١٠٨، ١١٥-١١٨، ١٦٩، ١٧٠ جـ٧.

* دلالة اسم الإيمان على تصديق القلب وأعماله وعلى أعمال الجوارح كدلالة أسماء الله على ذاته وعلى صفاته ودلالة أسماء القرآن وأسماء النبى ١٢٠، ١٨٨ جـ٧.

* دلالة لفظ الإيمان على الأعمال ليست دون دلالة الصلاة ونحوها عليها، إن قيل: الصلاة ونحوها لو ترك بعضها بطلت بخلاف الإيمان ٧٨، ٧٩ جـ٧.

* قال محمد بن نصر: واستدلوا على أن العمل داخل فى الإيمان بأن الله ورسوله سمى الصلاة وسائر الطاعات إيمانا ١٩٨-٢١١ جـ٧.

* الخلاف فى اسم الإيمان هل هو منقول عن مسماه فى اللغة، أو متروك على ما كان عليه وزادت عليه الشريعة أشياء، أو هو باق على أصله من التصديق مع دخول الأعمال فيه؟ ١٨٧، ١٩٠ جـ٧، ٤٧٥، ٤٧٦ جـ ١٢.

* الألفاظ الموجودة فى القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها من جهة النبى لم يحتج فى ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة وغيرهم كلفظ الإيمان... إلخ ١٨٠، ١٨١ جـ٧.

المذاهب فى حد الإيمان

* **مذهب أهل السنة**: أن الإيمان التصديق بالقلب والقول والعمل وأنه يزيد وينقص وهو مذهب أهل الحديث وبعض الأشعرية وهو أعدل المذاهب، من حكى ذلك عنهم، **مجمل أقوال المرجئة فى الإيمان ثلاثة: قول علمائهم وأئمتهم**: أن الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، ممن قال بهذا ابن كلاب وحماد بن أبى سليمان وأبو حنيفة، **وقول الجهمية** ومن تبعهم من الأشعرية: أنه تصديق القلب فقط، **وقول الكرامية**: أنه القول فقط ٦٣ جـ ٢، ١٠٠،

١٠١، ٢٢٠ جـ ٣، ٩٤-٩٦، ١٢٤، ١٢٥، ١٩٣-١٩٥، ٢٠٦، ٢٤١-٢٤٣، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٦٣، ٣٨٧، ٣٨٨ جـ ٧، ١٥٨ جـ١٠، ٢٥٢-٢٥٥، ٤٧١-٤٧٥ جـ ١٢، ٧، ٢٤-٢٦، ٣٣، ٣٥ جـ ١٣.

* وليس الإسلام مجرد القول، الإسلام هو الأعمال الظاهرة كلها ٢٥٧، ٢٥٨ جـ٧.

* المرجئة، فرقة فيما ذكره الأشعرى وغيره ٣٣٢-٣٣٧ جـ٧.

* **الإيمان والإسلام عند الخوارج والمعتزلة** هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، قالوا: فإذا ذهب بعضه ذهب كله ١٤١، ١٥٢، ١٦٢ جـ٧.

* يتفاضل الإيمان -إيمان القلوب وأعمال الجوارح- عند أهل السنة ويزيد وينقص من وجوه، وعباراتهم فى ذلك، لفظ زيادته صريح فى القرآن وليست الزيادة فى التصديق فقط ١٠٠، ١٠١، ٢٢٠ جـ ٣، ١٥٤، ١٥٥ جـ ٥، ٢٨٨، ٢٨٩ جـ ٦، ٨٨-٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٥٤-١٥٦ جـ ٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧ جـ١٨.

* الأسباب التى يحصل بها الإيمان والأسباب التى يقوى بها إلى أن يكمل وطريق الوصول إلى ذلك ٣٩٥-٣٩٨ جـ٧.

* مبدأ الإرجاء كان بالكوفة، متى حدث ١٩٥ جـ٧، ٢٠٧ جـ ١٠.

* حدثت المرجئة فناقضت الخوارج والمعتزلة ٢٤-٢٦ جـ١٣.

* أول من أنكر دخول الأعمال فى الإيمان وتفاضله والاستثناء فيه، تبديع السلف لهؤلاء وعدم تكفيرهم ٣١١، ٣١٢ جـ٧.

* ذم الأئمة للإرجاء ٢٤٥، ٢٤٦ جـ٧.

* مما نقل عن أحمد فى الرد على طوائف المرجئة واحتجاجه عليهم ٢٤٦-٢٥١ جـ٧.

عمدة المرجئة

* عمدة المرجئة والخوارج فى الإيمان والكفر ليست على بيان الكتاب والسنة وأقوال السلف وتلك طريقة أهل البدع، بل على رأيهم وما تأولوه من اللغة وعلى كتب الأدب وكتب الكلام ٧٨، ٨٠ جـ٧، ١٦٣، ١٦٤، ١٥٣ جـ ١٨.

قولهم: دلالة الإيمان على الأعمال مجاز

* إن قيل: تنوع دلالة اللفظ بالإطلاق والتقييد لا يمكن دفعه لكن نقول: دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز أجيب بجوابين أحدهما: الكلام فى لفظ الحقيقة والمجاز الثانى: فى بيان خطأ المرجئة حيث جعلوا الإيمان حقيقة فى مجرد التصديق وتناوله للأعمال مجازًا ٥٩-٧٩، ١٢٥، ٣٥٢، ٣٥٤ جـ٧.

* عمدتهم أن الإيمان هو التصديق ما ذكروه من إجماع أهل اللغة، وقوله: ﴿وما أنت بمؤمن لنا﴾. أكثر من ستة عشر جوابًا لأهل السنة وغيرهم فى إبطال ذلك، ليس لفظ الإيمان مرادفًا للفظ التصديق فى اللغة وذلك من وجوه ٧٨، ٨٠ - ٩٤، ١٧١، ١٨٨-٢٤٥، ٣٢٤-٣٢٧، ٣٨٦-٣٨٨ جـ٧.

نقد مذهب علماء المرجئة

وأئمتهم وحججهم

* كثير من النزاع فى الإيمان بين من رمى بالإرجاء من الأكابر وبين أهل السنة نزاع فى الاسم واللفظ لا فى الحكم لكن صار ذريعة إلى بدع أهل الكلام وإلى ظهور الفسق ٢٦، ٢٧ جـ١٣، جـ ٧، ٢٦، ٢٧ جـ ١٣.

* جماهير المرجئة على أن عمل القلب داخل فى الإيمان ٣٣٢، ٣٣٣ جـ٧ .

* اشتد نكير السلف على المرجئة لما أخرجوا العمل من الإيمان وقالوا: إن الإيمان يتماثل الناس فيه وإخراجهم العمل مشعر أنهم أخرجوا أعمال القلوب أيضًا ٣٣٩، ٣٤٠ جـ٧.

* إذا لم تدخل المرجئة أعمال القلب لزمهم قول جهم. وإن أدخلوها لزمهم إدخال أعمال الجوارح ١٢٤ جـ٧.

* غلط من ظن أن أعمال الجوارح ليست من مسماه، وإنما هى من نتائجه الدالة عليه ٣٩١، ٣٩٤ جـ٧.

* المرجئة لا تنازع أن الإيمان الذى فى القلب يدعو إلى فعل الطاعة وأنها من ثمراته وإنما تنازع فى أنه هل يستلزم الطاعة ٣٦، ٣٧ جـ٧.

* قول القائل: الطاعات من ثمرات التصديق يراد به شيئان ٢٢٧، ٢٢٨ جـ٧.

* إذا قال: اسم الإيمان يتناول مجرد ما هو تصديق وأما كونه تصديقًا بالله ورسوله ونحو ذلك فهو شرط فى الحكم لا داخل فى الاسم ٣٥٢ جـ٧.

* أو قال: الأعمال الظاهرة تكون من موجب الإيمان تارة وموجب غيره أخرى... إلخ ٣٥٤، ٣٥٥ جـ٧.

* إذا علم أن الإيمان الذى فى القلب يستلزم الأمور الظاهرة لم يبق إلا نزاع لفظى فى أن موجب الإيمان الباطن هل هو جزء منه داخل فى مسماه أو لازم للإيمان؟ ٣٥١-٣٦٣، ٣٧٨ جـ٧

* ومن قال بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شىء من الواجبات وجعل النزاع لفظيًا فقط فقد أخطأ ٣٧٨ جـ٧.

* قولهم: التصديق لا يكون إلا بالقلب عنه جوابان ١٨٤-١٨٧ جـ٧.

* من حجج المرجئة الذين لم يدخلوا الأعمال فيه أن الله خاطب الإنسان بالإيمان قبل وجود الأعمال وأن الكتاب فرق بين الإيمان والعمل غلط هؤلاء من وجوه ١٢٤-١٤٠، ٢٢٧، ٢٢٨، ٣٧٨ جـ٧.

* احتجاجهم بقوله: «أعتقها فإنها مؤمنة» والجواب عنه ١٣٣-٢٥٨ جـ ٧.

* إن قيل إذا كان المنافق تجرى عليه أحكام الإسلام فكيف يجاهد؟ ٣٧٧، ٣٧٨ جـ ٧.

* هؤلاء يدخلون اسم الإيمان فى أحكام الدنيا كما يدخل المنافق المحض وأولى ٢١٢، ٢٢١ جـ ٧.

* اسم المسلمين فى الظاهر يجرى على المنافقين ظاهرًا ٢٢٠، ٢٢١ جـ ٧.

* النفاق نفاقان: أصغر وأكبر كالكفر والشرك، والكفر نوعان: باطن وظاهر ٣٢٧، ٣٧٧، ٣٧٨ جـ ٧.

* الناس على عهد الرسول بالمدينة ثلاثة أصناف: مؤمن، وكافر مظهر، ومنافق٢٨٥، ٢٩٠جـ٧.

* النفاق فى الإيمان بالرسول واقع فى أهل العلم والكلام وأهل العمل والعبادة، النفاق المحض حكم صاحبه والنفاق الأصغر ٣٨٨-٣٨٩ جـ٧.

* النفاق الذى يخشاه السلف على نفوسهم ٢٦٤، ٢٦٥ جـ ٧.

* من الأصول التى بنت عليها طوائف المرجئة قولها فى الإيمان وأحكام العصاة: إن العاصى المؤمن تام الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم لا ينقص ولا يتبعض وكذلك الخوارج والمعتزلة ٢٩-٣٤ جـ ١٣.

* مساواة المرجئة بين المطيع والعاصى فى الإيمان، وقولهم بلحوق الذم والعقاب لتارك الأعمال مع قولهم: ليست من الإيمان ١١٥، ١١٦، ١٨٧ جـ٧.

* نفور المرجئة من لفظ الزيادة ونفورهم من لفظ النقص أشد ٢٥١-٢٥٣ جـ٧.

* ترى المرجئة أن التفاضل إنما هو فى الأعمال دون الإيمان الذى فى القلوب، خطؤهم ٢٥٣-٢٥٤ جـ٧.

* لم يختلف قول أحمد فى عدم تكفير المرجئة ٣١١ جـ٧.

* المرجئة ليسوا من أهل البدع المعضلة ٢٢١، ٢٢٢ جـ٣.

نقض مذهب المرجئة الجهمية وحججهم

* مما يبين فساد قول جهم وأتباعه فى الإيمان حيث جعلوه مجرد تصديق القلب يتساوى فيه العباد، وأنه لا يتبعض، وأنه يمكن وجود الإيمان فى القلب تامًا مع وجود التكلم بالكفر ... إلخ ٣٥٥-٣٥٨ جـ٧.

* أتباع جهم خالفوا الجماعة فى الاسم والحكم جميعًا ٣٣٦، ٣٣٧ جـ٧.

* أخطأ جهم ومن تبعه فى أن مجرد إيمان الباطن بدون الإيمان الظاهر ينفع فى الآخرة ١٨٦، ٣٣٨، ٣٣٩ جـ٧.

* غلاة المرجئة يقولون أو يقال عنهم: لا يضر مع الإيمان ذنب ولا يدخل النار من أهل التوحيد أحد ١١٦ جـ٧.

* لا يعرف من جزم بأنه لا يدخل النار أحد من أهل القبلة ٣٠٨-٣١٠ جـ٧.

* جهم وأتباعه زعموا أن الشخص قد يكون كامل الإيمان بقلبه، وهو يسب الله ورسوله وأن سب الله ورسوله ليس كفرا فى الباطن، لكنه دليل فى الظاهر على الكفر، الرد على هؤلاء وتكفير السلف لهم ١١٩، ١٢٠-١٢٢، ٢٥٠-٢٥٣، ٣١٢، ٣٤٠، ٣٤٤ جـ ٧، ١٥٨-١٦١ جـ١٠.

* هل يقوم بالقلب تصديق أو تكذيب، ولا يظهر منه شىء على اللسان والجوارح وإنما يظهر نقيضه من غير خوف؟ ٧٠-٧٥ جـ١٤

* هؤلاء المرجئة غلطوا فى أصلين: الأول: ظنهم أن الإيمان مجرد تصديق وعلم فقط، الثانى: أن من حكم الشارع بأنه كافر فلخلو قلبه من التصديق والعلم، لا لأسباب أخرى كالحسد والهوى وحب دين الآباء ١٢١، ١٢٢ جـ٧.

* كفر إبليس وفرعون واليهود وأبى طالب ونحوهم لم يكن أصله عدم التصديق والعلم، بل ... إلخ ١٢٢، ١٢٣، ٣٢٧، ٣٢٨ جـ٧.

* احتج الجهمية ومن تبعهم فى مسألة الإيمان بقوله: ﴿لا تجد قومًا...﴾ على أن العلم والتصديق الذى فى قلوبهم يرتفع ولا حجة فيها

٩٦، ٩٧ جـ٧.

* أورد الجهمية سؤالاً وهو أن القرآن نفى الإيمان عن غير من وجلت قلوبهم، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنًا؛ لأن انتفاءها دليل على انتفاء العلم من قبله والجواب من وجوه ٢٢١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٣١٢، ٣١٣ جـ٧.

* زعم ابن الخطيب وأمثاله ممن يقول بقول جهم أن الشافعى متناقض ٣١٣-٣١٥ جـ٧.

* سبب طعن بعض الزيدية والمعتزلة على الشافعى ٨٠، ٨١ جـ٧.

* الذين نصروا مذهب جهم جعلوا الإيمان خصلة من خصال الإسلام فالطاعات كلها إسلام وليس فيها إيمان إلا التصديق، بطلان هذا القول وتناقضه ١٠٠، ١٠١، ٢١١ جـ٧.

* مخالفة هؤلاء لما احتجوا به من قوله: ﴿قالت الأعراب...﴾ ١٠١-١٠٣ جـ٧.

* الأشعرى وأكثر أصحابه نصروا قول جهم فى الإيمان مع نصرهم لمذهب أهل السنة فى الاستثناء فيه وغير ذلك، سبب هذا التناقض ٧٦، ٨٠، ٩٤-١٠٠ جـ٧.

* الإيمان عند الجهمية شىء واحد وهو متماثل فى بنى آدم ٢٥١-٢٥٤ جـ٧.

* حكم من قال بقول جهم فى الإيمان ٨٠، ٨١ جـ٧، ٢٣، ٢٤ جـ١٣.

إبطال مذهب المرجئة الكرامية فى الإيمان وحججهم

* قول الكرامية فى الإيمان شاذ أيضًا ١٣٩، ١٤٠، ٣٣٧، ٣٣٨ جـ٧.

* بطلان قول الكرامية فى الإيمان ولوازمه، ما احتجوا به والرد عليهم ٩٢-٩٤ جـ٧، ٣٣، ٣٤ جـ١٣.

* الكرامية يجعلون المنافق مؤمنا لكنه مخلد فى النار، من حكى عنهم أنهم جعلوه من أهل الجنة فقد أخطأ ٢٧٤، ٢٧٥ جـ٧.

شبهة المرجئة والخوارج

* أصل نزاع المرجئة والجهمية والخوارج والمعتزلة وغيرهم فى الإيمان أنهم جعلوه شيئًا واحدًا إذا زال أو ثبت زال جميعه أو ثبت. فجماع شبهتهم أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها والجواب من وجوه ١٤١، ١٤٢، ١٥٣، ١٦٣، ٢٥٠، ٢٥١، ٣١٣-٣٣٧ جـ٧، ١٨ جـ١٣، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦جـ١٨.

* مما يحتج به على الخوارج الذين أخرجوا العصاة من الإيمان وحكموا عليهم بالخلود ١٨٦، ١٨٧ جـ٧.

الرد على من سوى بين مسمى الإسلام ومسمى الإيمان

* الرد على من قال: إن الإسلام هو القول، ومن قال: مسمى الإسلام هو مسمى الإيمان لما جاء وصف قوم بالإسلام دون الإيمان، تفريق القرآن والأحاديث والسلف بينهما، ما يروى عن أحمد فى ذلك، الناس فى الإيمان والإسلام أيهما أفضل، على ثلاثة أقوال ٢٢٥، ٢٢٨-٢٣٨، ٢٥٤-٢٥٨، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٧٩-٣٨٨ جـ٧.

* قول المروزى: لا فرق بين من زعم أن الإسلام هو الإقرار وأن العمل ليس منه وبين المرجئة إذ زعمت أن الإيمان إقرار بلا عمل ورده ٢٧٧، ٢٣٨ جـ٧.

* مذهب المرجئة التفريق بين لفظ الدين والإيمان والفرق بين الإسلام والإيمان وقد حكى عنهم بعض السلف عدم التفريق ١٣٢، ١٣٣، ٢٣٧، ٢٣٨ جـ٧.

* كلام السلف كان فيما يظهر لهم ويصل إليهم من كلام أهل البدع كحكايتهم مذهب المرجئة والجهمية والقدرية وغيرهم ٢٣٨، ٢٤١ جـ٧.

* إن قيل: فإذا كان كل مؤمن مسلمًا وليس كل مسلم مؤمنا الإيمان الكامل، فما تقولون فيمن فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه أليس مسلمًا باطنا وظاهرًا من أهل الجنة يجب أن يكون مؤمنا؟ ٢٦٢، ٢٦٥ جـ٧.

* إن قيل: قد أثبت الله في الكتاب والسنة إسلامًا بلا إيمان ﴿قالت الأعراب آمنا...﴾ «أو مسلم...» فهل هذا الإسلام الذى نفى الله عن أهله الإيمان يثابون عليه أم هو من جنس إسلام المنافقين؟ ١٧٧، ١٧٨، ١٩١-١٩٣، ٢١٩-٢٧٤، ٢٣٥، ٢٣٦ جـ٧.

* من قال من السلف: إن الفساق خرجوا من الإيمان إلى الإسلام لم يرد أنه لم يبق معهم من الإيمان شيء ١٥٢، ١٦٠-١٦٤، ٢٢٦، ٢٢٧ جـ٧.

* الإسلام يتبعض كما يتبعض الإيمان ٤١٤ جـ٧.

* امتناع السلف من إطلاق الإيمان عليهم من أجل أن الإيمان المطلق يستحق صاحبه الجنة والنجاة من النار بخلاف اسم الإسلام فإنه لم يعلق به دخول الجنة، لكن فرضه وأخبر أنه لا يقبل دينا سواه فيتناول من هو من أهل الوعيد الذين لا يخلدون في النار ١٥٢، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٤-١٦٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣١، ٤١٤ جـ ٧، ٤٦٨ جـ ١٢، ١٥٨، ١٥٩ جـ١٩

لا يسلب الفاسق الملى اسم الإيمان المطلق

* الخلاف في الفاسق الملى أول خلاف ظهر في الإسلام ١١٧، ١١٨ جـ ٣، ٢٦٥-٢٩٦ جـ٧.

* الناس في الفاسق من أهل الملة - مثل الزاني والسارق والشارب ونحوهم - ثلاثة أقسام: طرفان ووسط: الأول: أنه ليس بمؤمن بوجه من الوجوه، ولا يدخل في عموم الأحكام المتعلقة باسم الإيمان، ثم من هؤلاء من يقول: هو كافر، ومنهم من يقول: ننزله منزلة بين المنزلتين ٢٥٩-٢٦١، ٤٠٩-٤٣٢ جـ٧.

* الثاني: قول من يقول: إيمانهم باق كما كان لم ينقص، الثالث: القول الوسط أنه لا يخرج من الإيمان بالكلية ولا يمنح اسم إيمان المطلق لكن... إلخ. «إذا زنى العبد خرج منه الإيمان...» ١٠٠، ٢٣٣ جـ ٣، ٤٠٩، ٤١٠ جـ٧.

الاستثناء في الإيمان ومأخذ من أوجبه أو منعه أو استحبه

* الاستثناء في الإيمان -كقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله -الناس فيه على ثلاثة أقوال، الصواب في هذه المسألة مع ذكر الحجج، الذين أوجبوا الاستثناء لهم مأخذان: الأول: أن الإيمان هو ما مات عليه الإنسان ١٨٢، ١٨٣ جـ ٣، ١٦٠-١٦٤، ٢٥٧-٢٦٠، ٢٦٦-٢٦٩، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٥، ٤١٦ جـ ٧، ٢٥-٢٩ جـ١٣.

* الثاني: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر

الله به فإذا قال: أنا مؤمن فقد زكى نفسه ٢٧٥-٢٨٥ جـ٧.

* مأخذ آخر لمن جوز الاستثناء: وهو عدم الشك فيما يعلم وجوده فى نفسه من الإيمان ٢٧٧-٢٨٠ جـ٧.

* الاستثناء فى الصلاة، الاستثناء فى كل شىء وعدم القطع مذهب المرازقة، شبهتهم ١٨٢، ١٨٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٤١٥، ٤١٦ جـ ٧، ١٣٤-١٣٨ جـ ٨.

* إذا قال القائل: هذا حجر إن شاء الله ٣٣٠، ٣٣١ جـ ٤.

* الأشاعرة والكلابية والمرازقة ونحوهم ينصرون ما ظهر من دين الإسلام والسنة وما كان عليه السلف، كما ينصر ذلك المعتزلة والجهمية ونحوهم، وكثير منهم لا يكون عارفًا بذلك، ومن ذلك مسمى الإيمان والاستثناء فيه، وظنوا أن الإيمان والكفر عند السلف هو ما يموت عليه الشخص ٢٦٨-٢٧٦ جـ٧.

* تلقيب المرجئة لأهل السنة بأنهم «شكاك» ٧٣ جـ٥.

* يستثنى فى الإسلام كما يستثنى فى الإيمان، التعليل الذى ذكره السلف فى الإيمان يجىء فى اسم الإسلام ١٦٠-١٦٤، ٢٥٧، ٢٥٨ جـ٧، ٢٦، جـ١٣.

* لا يطلق القول بأن الإيمان مخلوق ولا غير مخلوق ٣٩٩ جـ٧.

* متى بدأ النزاع فى هذه المسألة؟ وسببه وحكمها ٣٩٩، ٤٠٠ جـ٧.

* النزاع بين أهل السنة والحديث فى مسألة الإيمان وسببه، مراد البخارى ومحمد بن نصر بقولهما: الإيمان مخلوق، امتحن البخارى مع أنه لم يخالف أحمد فى ذلك ٤٠٠-٤٠٣ جـ٧، ٢٥٠، ٢٥١ جـ ٨.

* يستفصل من قال: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق ٤٠٤، ٤٠٥ جـ ٧.

* غلط من قال: الإيمان قديم ١٨٨، ١٨٩ جـ ٦.

* الإيمان المطلق أو مع العمل يستحق صاحبه الجنة والنجاة من العذاب والموالاة المطلقة... إلخ ٢١٨ جـ ٧، ١٥٩ جـ ١٩.

أحكام عصاة الموحدين

الوعد والوعيد

* أهل السنة آمنوا بالوعد والوعيد، مذهبهم أعدل المذاهب، القدرية المباحية المشركية أرادوا أن يصدقوا بالوعد ويكذبوا بالوعيد، الحرورية والمعتزلة أرادوا أن يصدقوا بالوعيد، ويكذبوا بالوعد ٩٥، ٢٠٨ جـ ٣، ١٦٢ جـ ٨، ٢٧٢، ٢٧٣ جـ ٢٨.

* المناقضة بين مذهب الوعيدية ومذهب المرجئة وأيهما أشد ضلالاً وبدعة ١١٥، ١١٦، ١٤٢-١٤٤ جـ ١٦.

* الواقفة كالأشعرى والقاضى وقفوا فى أخبار الوعيد خاصة ٧٦ جـ١٣.

* آية الزمر وآية النساء رد على الوعيدية والواقفية ١٥ جـ ١٦.

* الجمع بين نصوص الوعيد ٣٥١، ٣٥٣ جـ١١.

* أحاديث الوعد وأحاديث الوعيد قد يتخلف مقتضاها لسبب كل وعيد فى القرآن فهو مشروط بعدم التوبة ٢٥٦-٢٥٨ جـ ٦، ١٨، ١٩ جـ ١٦.

* لحوق الوعيد متوقف على شروط وله موانع،

ذكر أشخاص وأنواع لم يشملهم الوعيد المذكور في الأحاديث، حقيقة الوعيد ١٥٥-١٥٧، ١٦٠-١٧٨ جـ٢.

* نصوص الوعيد عامة ومع ذلك لا يشهد بها على معين ٢٩٥، ٢٩٦ جـ ٤.

* قد يذكر العالم الوعيد فيما يراه ذنبًا مع علمه بأن المتأول مغفور له ١٧٤، جـ ٢٣.

* مناظرة بين عمرو بن عبيد وبين سنى لما قال الأول: إن الله لا يغفر للقاتل ٧٦، ٧٧ جـ٢٤.

* الجواب السديد للوعيدية أن الوعيد في آية وان كان عامًا مطلقًا فقد خصص وقيد في آية أخرى ٨٥ جـ ٦.

* هل إخلاف الوعيد جائز؟ ٢٢٧ جـ١٤.

* يجب شكر الله ولو لم يكن وعيدا ١٥٠ جـ١٦.

اللعـــن

* يجوز لعن من لعنه الرسول على سبيل العموم، ولا يجوز لعن المعين كالشهادة بالنار ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٥ جـ ٤، ١٩١، ١٩٢ جـ ١٠.

* يعزر من لعن أحدًا من المسلمين أو لعن الأشعرية ١٥، ١٦ جـ٤.

التكفير والتفسيق

* أهل السنة لا يكفرون أصحاب الذنوب بالمعاصي والكبائر ولا يخلدونهم في النار كما تفعله الخوارج ٩٩، ١٠٠، جـ٣، ١٨٩ جـ٤، ١٩٥-١٩٧ جـ٢٣.

* لا يجوز تكفير المؤمن بذنب فعله ولا بتأويل تأوله، ولا يستحل دم طائفة ومالها بذلك ١٧٦، ١٧٧جـ ٣.

* الكفر المباين للإيمان لا يدخل صاحبه الجنة وما دونه كسائر الكبائر ٤١٣، ٤١٤ جـ ٧.

* الكفر بعضه أكبر من بعض والإيمان بعضه أفضل من بعض ٥٢ جـ٢٠.

* حد الكبيرة والصغيرة ٣٥٣-٣٥٥ جـ ١١.

* خطأ من قسم المسائل إلى أصول يكفر بإنكارها وفروع لا يكفر بإنكارها ١٩٥، ١٩٦ جـ٢٣.

* ما يكفر به الشخص عند أهل السنة وما لا يكفر به ٥٣-٥٥ جـ٢٠.

* مسائل التكفير والتفسيق، من مسائل الأسماء والأحكام التي يتعلق بها الوعد والوعيد ٢٥٧، ٢٧٤ جـ ٢٨.

* هل يسمى الفاسق كافرًا للنعمة ومنافقًا؟ ٨٠-٨٦ جـ١١.

* لا يستلزم ثبوت موجب نصوص الوعيد ونصوص الأئمة في التكفير والتفسيق في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع ٢١٥ جـ١٠.

* المؤلف من أعظم الناس نهيًا عن تكفير أو تفسيق المعين الذي لم تقم عليه الحجة وكذلك السلف ١٤٦-١٤٨ جـ٣.

* العقوبة في الدنيا لا تدل على كبر الذنب وصغره ٦٣ جـ٢٠.

* عقوبة الدنيا من الهجر والقتل لا تمنع أن يكون المعاقب عدلاً وصالحًا؛ كهجر أحمد لبعض الأئمة، وهجر الثلاثة الذين خلفوا ٢١٧، ٢١٨ جـ١٠.

* ما يحبط الأعمال ويخرج من الملة، هل تحبط السيئات من الحسنات بقدرها، وهل تحبط جميع الحسنات بذنب دون الكفر ٣٥٨-٣٦٠ جـ١٠.

* تنازع الخوارج والمرجئة وأهل السنة فى قوله: ﴿إنما يتقبل الله من المتقين﴾ ١٨٧ جـ١٠.

التخليـــد

* لا يخلد المؤمن فى النار بالذنوب عند أهل السنة ١٥٨، ١٧١ جـ٣.
* التكفير بمطلق الذنوب والتخليد فى النار لم يذهب إليهما أحد من أئمة الدين، وكذلك الوقف فى أهل الكبائر ٣٠٨ جـ٧.
* التخليد فى النار لا تجوز الشهادة به على معين ٢٨٩، ٢٩٠ جـ٤.
* لا يعرف من جزم بأنه لا يدخل النار أحد من أهل القبلة ٣٠٨-٣١٠ جـ٧.
* دخول كثير من أهل الكبائر النار وخروجهم منها متواتر، تأولت المعتزلة والمرجئة الآية، فساد قول الطائفتين ١٠٤، ١٠٥ جـ١١.
* هل ورد لفظ التأبيد مع غير الكفر؟ عقوبة من ظلمه دون الشرك ليست كعقوبة المشرك الشرك الأكبر ٥١، ٥٢ جـ٧.
* حكم الفاسق إذا دخل النار عند الخوارج والمعتزلة ٢١٨، ٢٩٠، ٢٩٥-٢٩٧ جـ٧.
* قد يجتمع فى الشخص الواحد موجب الثواب وموجب العقاب خلافًا للوعيدية ٨، ٩ جـ١٠، ١٩، ٢٠، ١١٢-١٥٠ جـ ١٣، ٧١، ٤٠-٤٣، ٤٨-٥١ جـ ١٩.
* بدعة الخوارج كانت من سوء فهمهم للقرآن ولها خاصتان، متى ظهرت الخوارج وسبب ظهورهم؟ حجتهم ومناظرة ابن عباس لهم ٨، ٩ جـ ١٠.
* لا يزال الخوارج يخرجون إلى زمن الدجال ٢٧٠-٢٧٣ جـ ٢٨.
* النزاع فى تكفيرهم وتخليدهم فى النار، الصحابة لم يكفروهم ٢٣٦، ٢٣٧ جـ ٣، ٢١٧ جـ ٧، ١٧٤، ٢٧٣، ٢٨٣ جـ ٢٨.
* متى وافقت القدرية الخوارج على تخليد العصاة وسلب إيمانهم وسموا معتزلة؟ الفرق بين مذهبيهم ٢٣، ٢٤ جـ١٣.
* أصول المعتزلة الخمسة وما أدخلوا فيها من الباطل ٥٥، ٥٦، ٢٠٩، جـ ١٣.

○○○